

Distr.: General
2 May 2017
Arabic
Original: English



مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤
من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات
والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو
مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
نيويورك، ٥-٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*
جلسات حوارية بشأن إقامة الشراكات

جعل مصائد الأسماك مستدامة

ورقة مفاهيمية أعدتها الأمانة

أولا - مقدمة

- ١ - هذه الورقة المفاهيمية للجلسة الحوارية المتعلقة بإقامة الشراكات في موضوع "جعل مصائد الأسماك مستدامة"، التي أُعدت استجابة لقرار الجمعية العامة ٣٠٣/٧٠، تغطي الغائتين ١٤-٤ و ٦-١٤ من غايات أهداف التنمية المستدامة. وتستند الورقة إلى الإسهامات الواردة من الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة، وغيرها من الجهات المعنية^(١).
- ٢ - ويعتمد أكثر من ثلاثة بلايين شخص على السمك كمصدر هام للبروتين الحيواني، بينما يعتمد ٣٠٠ مليون شخص على مصائد الأسماك البحرية لكسب رزقهم. وفي البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على حد سواء، يتزايد استهلاك الأسماك من حيث نصيب الفرد وبالقيمة المطلقة.

* A/CONF.230/1.

(١) نظرا لتحديد عدد الكلمات، لم تُذكر الإسهامات جميعها بحذافيرها، ولكن يمكن الاطلاع عليها عبر الرابط التالي:

<https://oceanconference.un.org/documents>



ثانياً - الحالة والاتجاهات

٣ - في عام ٢٠١٤، بلغ مجموع كمية المصيد في المياه البحرية ٨١,٥ مليون طن، وهو ما يمثل زيادة طفيفة عن السنتين السابقتين، حيث زاد ١٣ بلداً من البلدان الـ ٢٥ الرئيسية التي تقوم بأنشطة صيد كمية مصيدها بأكثر من ١٠٠.٠٠٠ طن مقارنة بعام ٢٠١٣. ويفيد تحليل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة للأرصدة السمكية التجارية التي جرى تقييمها بأن حصة الأرصدة السمكية، ضمن المستويات المستدامة بيولوجياً، انخفضت من ٩٠ في المائة في عام ١٩٧٤ إلى ٦٩ في المائة في عام ٢٠١٣^(٢). ويؤدي الصيد المفرط، بما في ذلك المصيد المرتجع، وممارسات الصيد المدمرة و”الصيد غير المقصود“ (قتل الأسماك نتيجة للتخلص من المعدات المتروكة أو فقدها) إلى خسارة قدرها ٨٠ بليون دولار سنوياً من الإيرادات المحتملة^(٣).

٤ - والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي يشكل ضغطاً شديداً على مصائد الأسماك في العالم، هو المسؤول عن كمية تتراوح بين ١١ و ٢٦ مليون طن من الأسماك المصيدة وإيرادات تتراوح بين ١٠ بلايين و ٢٢ بليون دولار^(٤). ورغم أن التركيز ينصب غالباً على أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم التي تجري في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية، فإن هذا النوع من الأنشطة الذي يجري في أعالي البحار يشكل مصدر قلق بالغ أيضاً.

٥ - وإنتاج تربية المائيات، وهو قطاع سريع النمو، يوفر حالياً نصف المنتجات السمكية المشمولة بالإحصاءات العالمية، وفي هذا الصدد، ينبغي تشجيع الدول والمناطق على وضع ترتيبات إدارية وتنظيمية فعالة لدعم التنمية المستدامة.

٦ - وللأسماك ومصائد الأسماك أهمية من حيث كونها مصادر للرزق والأمن الغذائي والتغذية. وتشير التقديرات إلى أن الأسماك تشكل ١٧ في المائة من البروتين الحيواني و ٦,٧ في المائة من جميع البروتينات المستهلكة عالمياً. ويوجد ملايين من الناس في جميع أرجاء العالم مصدر دخل وأسباب معيشة في قطاع مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وتشير التقديرات إلى أن ٥٦,٦ مليون شخص يشغلون في القطاع الأول لمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وفي عام ٢٠١٤، أتاح مصائد الأسماك الصغيرة النطاق فرص عمل لما تبلغ نسبته ٩٠ في المائة من الأشخاص العاملين في قطاع مصائد الأسماك.

٧ - فيجب دراسة هذه الاتجاهات في ضوء تغير المناخ. فاحترار المحيطات يؤدي إلى تغير سلوك الأرصدة السمكية، إذ يدفعها عموماً نحو القطبين ونحو مياه أعمق، فضلاً عن أنه يؤدي إلى تغير معدلات الأيض الغذائي، والنطاق الحيوي لبعض الأنواع وإنتاجيتها. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر أشجار المانغروف والأعشاب البحرية التي تحمي مصائد الأسماك الساحلية؛ وايضاً الشعاب المرجانية

(٢) منظمة الأغذية والزراعة، حالة الموارد السمكية وتربية الأحياء المائية في العالم، ٢٠١٦: المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع (روما، ٢٠١٦).

(٣) Kieran Kelleher, “Discards in the world’s marine fisheries. An update”, FAO Fisheries Technical Paper, (٣) No. 470. (Rome, FAO. 2005)

(٤) United Nations, “The First Global Integrated Marine Assessment: World Ocean Assessment I” 2016، متاح على الموقع التالي: http://www.un.org/Depts/los/global_reporting/WOA_RPROC/WOACompilation.pdf.

والظواهر الطبيعية الأخرى الناجمة عن تغير المناخ تهدد الأرصدّة السمكية التي تعتمد على الشعاب المرجانية من أجل البقاء.

٨ - والدول، إذ تدرك الطبيعة الملحة لهذه الحالة، تعمل، منفردة وعن طريق المنظمات أو الترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، من أجل استعادة مصائد الأسماك، مع اتباع نهج تحوطي عندما لا تتوافر بيانات كاملة. وهي بصدد اتخاذ تدابير تتعلق بحفظ مصائد الأسماك وإدارتها للحد من الصيد المفرط، باعتماد خطط إدارة تستند إلى أسس علمية، وبتنظيم الصيد، وعن طريق لوائح وسياسات وأدوات المهدف منها التصدي للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة.

٩ - واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن يجري فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، تحدد حقوق الدول وواجباتها في مختلف المناطق البحرية من أجل حفظ الموارد البحرية الحية وإدارتها. والحقوق المتعلقة بمصائد الأسماك المشار إليها في الاتفاقية مشفوعة بالتزامات متسقة لحفظ الأرصدّة السمكية وإدارتها، مثل إلزام الدول الساحلية بتحديد مجموع كمية الصيد المسموح بها من الموارد الحية في مناطقها الاقتصادية الخالصة، والتعاون في حالة وجود أرصدّة مشتركة ومناطق متاخمة. ويجري التعاون فيما بين الدول أيضاً على الصعيد العالمي، وفقاً للصكوك الدولية الأخرى التي تدعم مصائد الأسماك المستدامة، بما في ذلك الالتزامات الملزمة والطوعية على حد سواء، مثل اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدّة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدّة السمكية الكثيرة الارتحال (اتفاق الأرصدّة السمكية لعام ١٩٩٥)، واتفاق منظمة الأغذية والزراعة بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه، ومدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد وما يتصل به من صكوك، أيضاً لمنظمة الأغذية والزراعة، وكذلك عن طريق الاتفاقات والمنظمات الإقليمية. ورعايا الدول الأخرى الذين يمارسون صيد السمك داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة ملزمون بالامتثال لتدابير الحفظ والأحكام والشروط الأخرى التي تضعها الدولة الساحلية.

١٠ - وحق السفن القادمة من جميع الدول للصيد في أعالي البحار مشفوع أيضاً بإلزام الدول بأن تتخذ، أو تتعاون مع الدول الأخرى على اتخاذ، كل التدابير اللازمة لكي يحافظ رعاياها على الموارد الحية في أعالي البحار، وأن تتعاون فيما بينها على حفظ تلك الموارد وإدارتها.

١١ - وتقتضي الاتفاقية أيضاً التعاون من أجل حفظ الأرصدّة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدّة السمكية الكثيرة الارتحال وإدارتها. ويجري أعمال واجب التعاون هذا وتناوله بمزيد من التفصيل من خلال اتفاق لتنفيذ الاتفاقية، وهو اتفاق الأرصدّة السمكية لعام ١٩٩٥. بيد أن الأحكام المتعلقة بحفظ الأرصدّة السمكية وإدارتها لا تنفذ تنفيذا كاملاً، حيث إن الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم وممارسات الصيد المدمرة لا تزال تعترض سبيل استدامة مصائد الأسماك في جميع أنحاء العالم.

١٢ - ولئن كان الاتجاه العام بشأن استدامة مصائد الأسماك سلبياً للغاية، فقد أحرز بعض التقدم فيما يتعلق باستدامة بعض الأرصدّة السمكية، لا سيما باعتماد وسائل فعالة للتنظيم والرصد. وهناك عدد من الإجراءات تُتخذ من أجل تحسين استدامة الأرصدّة السمكية، بوسائل تشمل زيادة فهم الموارد السمكية والنظم الإيكولوجية التي تعيش فيها، وتعزيز المؤسسات المسؤولة عن إدارة مصائد الأسماك،

وتحسين الأطر التنظيمية، وزيادة الامتثال، ومعالجة العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في الصيد المفرط. ويولى أيضاً اهتمام متزايد لتحسين الصحة العامة للنظم الإيكولوجية البحرية وقدرتها على التحمل، من أجل الحفاظ على محاصيلها، وتحسينها في مواجهة تزايد عوامل الإجهاد التي تعود أسبابها إلى الإنسان.

١٣ - وأحرز تقدم كبير في تحديد الأنواع الكاشفة في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وفي وضع تدابير لحفظ النظم الإيكولوجية وإدارتها من أجل حماية تلك النظم، بما فيها مصائد الأسماك في قاع البحار والأرصدة السمكية في أعماق البحار. ومن هذه التدابير تحديد مستويات الحد الأدنى للأنواع الكاشفة في النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، وقواعد الابتعاد والإغلاق المؤقت أو الدائم، والمناطق المغلقة (بما في ذلك المناطق ذات النظم الإيكولوجية الهشة)، والقيود المفروضة على أنواع السفن والوقت المستغرق للصيد، والقيود المفروضة على الحجم القانوني لفتحات الشباك وحجم الأسماك التي يمكن صيدها، والقيود المفروضة على الصيد العرضي، والإبلاغ عن كمية الصيد ومجهوده، وفرض قيود على المعدات، والتدابير المتعلقة بمصائد الأسماك الاستكشافية، وحدود الصيد التحوطية، وتدابير الحظر على الصيد الذي يستهدف أنواعاً بعينها. وتتعاون المنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك والدول في مجالات الأنشطة المتصلة بالبحوث العلمية البحرية، وجمع البيانات البحرية، وبناء القدرات لصالح الدول النامية (A/RES/71/351).

١٤ - وتقدم الإعانات وغيرها من التدابير المتخذة لدعم صناعة صيد الأسماك لأغراض متنوعة. وفي كثير من الحالات، لا تستهدف هذه التدابير زيادة قدرات الصيد أو الجهد بمحد ذاتها. فيمكن، إذا ما أحسن تصميمها، أن تعزز سلامة الأطقم؛ وتدعم عملية تجهيز الأسماك من جانب السكان المحليين؛ وتتيح إضافة القيمة؛ وتيسر إنشاء نظم لإدارة الأرصدة السمكية؛ وتمول أقل أساليب الصيد ضراً؛ وتشجع الأخذ بالتكنولوجيات الأكثر استدامة، وتكفل، من ثم، استعادة النظم الإيكولوجية وإصلاحها. ومن ناحية أخرى، فإن العديد من الإعانات المقدمة لمصائد الأسماك تسهم فعلياً في إيجاد قدرات صيد مفرطة، واستنفاد الأرصدة السمكية، ويمكن أن تكون ضارة ومشوهة للتجارة حتى في مصائد الأسماك التي تدار إدارة فعالة. والإعانات التي تشجع على الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك تُكبد الدول خسائر، وكثيراً ما تتحمل هذه الخسائر المجتمعات المحلية التي تعتمد على الموارد السمكية في كسب رزقها وضمان أمنها الغذائي، ودافعوا الضرائب. وقد تستفيد من هذه الإعانات الأساطيل الصناعية بل تستفيد منها الأنشطة غير المشروعة، في بعض الحالات. والإعانات التي تسهم في استنزاف مصائد الأسماك الساحلية تدفع أساطيل ومؤسسات الصيد إلى البحث في مناطق أخرى والصيد في مناطق أعمق خارج المياه الإقليمية. ونتيجة لذلك، قد يتم تحويل القدرات والجهود المستفيدة من الإعانات نحو أنواع ومناطق جديدة، ويمكن أن يسهم ذلك في إدامة بعض المشاكل المذكورة.

١٥ - والبيانات المتعلقة بالإعانات هي موضع نقاش. فقد وضعت عدة تقديرات مباشرة للإعانات والتحويلات المالية الموجهة إلى قطاع مصائد الأسماك، حيث قدرت دراسة أجريت في عام ٢٠١٦ مجموع الإعانات بحوالي ٣٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٩، منها إعانات قدرها ٢٠ بليون دولار صنفت بأنها إعانات ضارة أو إعانات لتعزيز القدرات تسهم في إيجاد قدرات صيد مفرطة، وفي الصيد

المفرط^(٥). وتقدم البلدان المتقدمة النمو ما بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من مجموع الإعانات على الصعيد العالمي.

١٦ - وبعد أكثر من ١٦ عاما من المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، لم يتوصل بعد إلى اتفاق بشأن وضع إطار متعدد الأطراف لتنظيم الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك. وقد بدأ أعضاء منظمة التجارة العالمية مؤخرا فترة استئناف النشاط في هذا الصدد، حيث يقدم بعض الأعضاء، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة بحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية، مقترحات جديدة. وإضافة إلى مفاوضات منظمة التجارة العالمية، طُرحت مبادرات دولية وإقليمية أخرى خلال العامين الماضيين. ففي المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أصدرت مجموعة تضم ٢٦ عضوا من أعضاء منظمة التجارة العالمية بيانا مشتركا يدعو إلى حظر الإعانات التي تسهم في الصيد المفرط وقدرات الصيد المفرطة، والإعانات المرتبطة بالصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم، تمثيا مع الغاية ١٤-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، أطلقت مجموعة مؤلفة من ١٢ عضوا في منظمة التجارة العالمية مبادرة ترمي إلى حظر الإعانات الضارة، بالدخول في مفاوضات متعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية.

١٧ - وقد بدأ بعض الحكومات في إدخال إصلاحات على الصعيد الوطني للحد من الإعانات التي يمكن أن تسهم في الصيد المفرط وقدرات الصيد المفرطة، ولتحويل دعمها نحو أنشطة أكثر استدامة وأقل ضررا.

١٨ - وكان اعتماد الغاية ١٤-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة أيضا حافزا لدى الوكالات المتعددة الأطراف، وأفراد البلدان، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، على مواصلة معالجة مسألة الإعانات. وفي سياق السياسات العامة على الصعيد العالمي، ذكرت الجمعية العامة في قرارها ١٠٩/٦٩ أن الدول أكدت مجددا في القرار المعنون "المستقبل الذي نصبو إليه" (A/RES/66/288، المرفق) التزامها الوارد في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) بإلغاء الإعانات التي تساهم في صيد الأسماك غير المشروع، وغير المبلغ عنه، وغير المنظم، وفي قدرات الصيد المفرطة، مع مراعاة أهمية قطاع الصيد بالنسبة للبلدان النامية، وكررت تأكيد التزامها بإتمام وضع ضوابط متعددة الأطراف بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، أطلقت مبادرة بقيادة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتدعو هذه المبادرة، المعروفة باسم خارطة الطريق، إلى إنهاء الإعانات الضارة التي تقدم لدعم صيد الأسماك، وتحقيق الغايات المتصلة بالتجارة في إطار الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وعقد الأونكتاد والفاو وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضا منتدى للمحيطات في جنيف، في آذار/مارس ٢٠١٧، لمناقشة تنفيذ خارطة الطريق، والأعمال التحضيرية للمؤتمر المتعلق بدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة (مؤتمر المحيطات). وإضافة إلى ذلك، تقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حاليا بتنقيح وتوسيع قاعدة بياناتها المتعلقة بتدابير دعم مصائد الأسماك من أجل تحقيق هدف واضح هو دعم الأهداف الدولية من قبيل الغاية ١٤-٦ من

U. Rashid Sumaila and others (2016). Global fisheries subsidies: An updated estimate. Marine Policy, 69, (٥)

غايات أهداف التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تعكس الغاية ١٤-٦ عددا كبيرا من العناصر ذاتها المتفق عليها بشأن استدامة مصائد الأسماك في إطار الهدف ٦ من أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، الذي اعتمدته مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، في عام ٢٠١٠، في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة ٢٠١١ - ٢٠٢٠، وأهداف آيتشي للتنوع البيولوجي.

ثالثا - التحديات والفرص

١٩ - على الصعيد العالمي، ثمة فرصة لإعادة بناء مصائد الأسماك المستنفدة، بطرق منها زيادة العمل على منع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وردعه وإنهاؤه، وخفض الضغط الذي تحدثه عمليات الصيد، وزيادة الضمانات البيئية.

٢٠ - وأقر بالنهج الذي يراعي النظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك في العديد من أنحاء العالم باعتباره جزءا لا يتجزأ من تحقيق استدامة مصائد الأسماك في سياق التعامل مع التحديات التي تزداد تعقيدا باطراد والتي تواجه تنمية المحيطات والمناطق الساحلية. ويتطلب هذا النهج المشاركة والتعاون والتطوير المستمر وتبادل المعارف بين القطاعات حتى تتحقق استدامة دورات إدارة مصائد الأسماك وتصبح قادرة على التكيف. ويشكل التقييم الاجتماعي والاقتصادي لبدائل إدارة مصائد الأسماك جزءا لا يتجزأ من هذا النهج. ويتعين تعزيز تنفيذ النهج المراعي للنظام الإيكولوجي في إدارة مصائد الأسماك على الصعيدين الوطني والإقليمي. وهناك حاجة إلى مزيد من الحوار لتبادل الخبرات وتحديد الصكوك الملائمة لإدارة مصائد الأسماك لأغراض تنفيذ النهج المراعي للنظام الإيكولوجي على مختلف المستويات.

٢١ - وتنظر الجمعية العامة في التطورات المتعلقة باستدامة مصائد الأسماك وشؤون المحيطات وقانون البحار وتستعرضها سنويا، باعتبارها المؤسسة العالمية المختصة بإجراء هذا الاستعراض. وفي هذا السياق، اضطلعت الجمعية العامة بدور معياري ودور وضع السياسات من خلال قراراتها، بما في ذلك ما يتعلق منها بمصائد الأسماك. وقد اتخذت العديد من الإجراءات لتعزيز تنفيذ اتفاقية قانون البحار واتفاق الأرصد السمكية لعام ١٩٩٥ كما تناولت أيضا شواغل محددة، منها على سبيل المثال صيد الأسماك البحرية بالشباك العائمة في أعالي البحار والصيد غير المأذون به في المناطق الخاضعة للولاية الوطنية. وفي الآونة الأخيرة، بدأت الجمعية العامة النظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى معالجة الآثار الضارة للصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة وعلى استدامة الأرصد السمكية في أعماق البحار في الأجل الطويل، وهو ما دفع الدول، والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى اتخاذ إجراءات مهمة في هذا الصدد. وفي عام ٢٠١٦، أجرت الجمعية العامة استعراضا آخر للإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات والترتيبات المعنية بإدارة مصائد الأسماك، سبقتها حلقة عمل مدتها يومان، وأدرج عدد من التوصيات المحددة في قرار الجمعية العامة الأخير ١٢٣/٧١ بشأن استدامة مصائد الأسماك، نتيجة لتلك العملية.

٢٢ - وتضمن عدد من عمليات الجمعية العامة أيضا معالجة استدامة مصائد الأسماك، بما في ذلك عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار. وفي الآونة الأخيرة، تولى الفريق العامل المخصص الجامع التابع للجمعية العامة المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية - الاقتصادية، إتمام التقييم البحري المتكامل العالمي الأول. ويتناول التقييم، في جملة أمور، حالة مصائد

الأسماك في العالم، فضلا عن جوانبها الاجتماعية والاقتصادية ويمكن أن يكون أداة لاتخاذ قرارات مستنيرة على جميع المستويات.

٢٣ - وتوفر مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد، التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٥، والصكوك المتصلة بها، إطارا متينا للجهود الوطنية والدولية في حالات شتى من بينها صياغة السياسات وغيرها من الأطر والصكوك القانونية والمؤسسية، لكفالة استدامة الصيد والاستفادة من الموارد الحية المائية على نحو متناغم مع البيئة.

٢٤ - إن المبادئ التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر، التي تكمل مدونة قواعد السلوك والتي أقرتها لجنة مصائد الأسماك التابعة للفاو في عام ٢٠١٤، تمثل توافقا عالميا في الآراء بشأن المبادئ والتوجيهات المتعلقة بإدارة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق وتنميتها، بهدف تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وتهدف هذه المبادئ التوجيهية إلى الإسهام في التنمية المنصفة لمجتمعات الصيد الصغيرة، وتحسين ظروفها الاجتماعية-الاقتصادية، إلى جانب توفير الإدارة المستدامة والمسؤولة لمصائد الأسماك. وهناك بالفعل ما يدل على اتخاذ خطوات هامة لتنفيذ هذه المبادئ التوجيهية، مع تزايد الاعتراف بالحاجة إلى معالجة مصائد الأسماك الصغيرة النطاق بطريقة تتناسب وواقع مجتمعات صغار الصيادين، وأهمية اتباع نهج تشاركي قائم على حقوق الإنسان.

٢٥ - وقد عقد المؤتمر الاستعراضي المعني باتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال في عام ٢٠٠٦، وعقد مرة ثانية في عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٦، لتقييم فعالية الاتفاق في تأمين حفظ وإدارة الأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال باستعراض مدى ملاءمة أحكامه، وعند الضرورة، اقتراح وسائل لتعزيز تنفيذ تلك الأحكام. وحفزت التوصيات التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي الدول على اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين استدامة مصائد الأسماك في أعالي البحار، من خلال جملة كيانات منها الجمعية العامة، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمات والترتيبات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

٢٦ - وسوف تظل الجهود المبذولة لمعالجة الصيد المفرط وعدم الامتثال ودعم التنفيذ الفعال للأنظمة والأطر الإدارية تواجه تحديات، وفي بعض الحالات، قد تتقوض تلك الجهود، بسبب عوامل مثل الافتقار إلى إدارة قائمة على العلم، وضعف الإدارة والقدرات المؤسسية، فضلا عن تدني مستويات جمع البيانات وتحليلها، وقدرات الرصد.

٢٧ - وتشمل التدابير المتخذة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم إنشاء قوائم بعمليات صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وتعهداتها، وتوثيق المصيد، وإعداد برامج لتعقب سلاسل التوريد، ووضع نظم للتفتيش والمراقبة. ومن المتوقع أن يمثل سريان وتنفيذ اتفاق منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وردعه والقضاء عليه تقدما كبيرا في مكافحة هذا النوع من الصيد على الصعيد العالمي. وسيؤدي التنفيذ الفعال للاتفاق إلى تقليص الحافز الذي يدفع إلى ممارسة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ومنع المنتجات السمكية الآتية من هذه الأنشطة من الدخول إلى الأسواق الوطنية والدولية. فالاتفاق يسلم بضرورة تقديم المساعدة إلى الدول النامية من أجل

اعتماد وتنفيذ تدابير دولة الميناء ويطلب من الأطراف فيه أن تتعاون في وضع آليات تمويل مناسبة لمساعدة الدول النامية في التنفيذ.

٢٨ - ومازالت الفجوات في التمويل تشكل تحديات، بما في ذلك تحديات تتعلق بإدارة مصائد الأسماك المستدامة؛ والرصد والمراقبة والإنفاذ؛ وتقييم الأرصد؛ وبناء القدرات؛ وتحديات تتعلق بإدخال المأكولات البحرية والتوسع فيها (صيد الأسماك غير المستزرعة وتربية المائيات) ومراعاة البيئة في سلاسل توريد الأغذية البحرية، بوسائل من بينها نظم منح الشهادات التي تتيح الفرص لكفالة الاستدامة البيئية، مع تهيئة أسباب الوصول إلى الأسواق في الوقت ذاته.

٢٩ - وثمة تحديات متعلقة بالإعانات المقدمة لدعم مصائد الأسماك من بينها ما يلي: تجزئة المعلومات المتعلقة بالممارسات التي تدعمها الدول في قطاع مصائد الأسماك، وعدم قابلية تلك المعلومات للمقارنة؛ وعدم وجود بيانات رسمية وموثوقة بشأن الإعانات المقدمة لدعم مصائد الأسماك (بما في ذلك عدم تقديم الإخطارات المناسبة إلى منظمة التجارة العالمية)؛ وعدم وجود توافق في الآراء بشأن كيفية التعامل مع المفاهيم والتعاريف الأساسية، بما في ذلك ما يشكل إعانات "ضارة" مقدمة إلى مصائد الأسماك؛ وعدم الاتفاق على كيفية إيجاد حوافز تدفع جميع الدول التي لها مصالح حيوية في قطاع صيد الأسماك للمشاركة الكاملة في المفاوضات؛ انخفاض مستوى المعرفة والفهم بين أعضاء المجتمع التجاري فيما يتعلق بالصكوك الدولية الرئيسية التي تتناول مصائد الأسماك، مما يؤدي إلى انعدام التنسيق والاتساق بين بعض مسؤولي المفاوضات التجارية ووكالات إدارة مصائد الأسماك، واتخاذ مواقف غير واضحة أو متناقضة في مجال السياسة العامة؛ ووجود مشاكل تتعلق بتحديد محتوى أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية التي يتعين إدراجها في الضوابط الجديدة وتسلسلها وحدودها؛ وعدم وجود اتفاق دولي بشأن كيفية تلبية مصالح واحتياجات مجتمعات صيد الأسماك التقليدية في إطار الضوابط المتعلقة بالإعانات المقدمة لدعم مصائد الأسماك، وبشأن ما إذا كان ينبغي أن ينطبق ذلك على كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. وتم تناول العديد من تلك المسائل خلال مشاورات أجريت مع الجهات صاحبة المصلحة، وإجراء التحليلات، ووضع حلول تقنية يمكن البناء عليها. وإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من وجود اعتراف واسع النطاق بأهمية مسألة إعانات دعم الوقود، فقد حال الطابع التقني المعقد للمسألة، وما يكتنفها من حساسيات سياسية، دون إمكانية وضع نهج تقوم على توافق الآراء بشأن هذه الإعانات.

٣٠ - وإذا ما تمخض الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عن نتائج ناجحة فسوف يسهم ذلك بشكل إيجابي في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بالوفاء بالموعد النهائي لبلوغ الغاية ١٤-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة والمحدد في ٢٠٢٠. وعند القيام بذلك، يتعين أن تؤخذ الاحتياجات الإنمائية والمعيشية للبلدان النامية، وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية بعين الاعتبار. ومن المهم أيضاً التشجيع على تنفيذ الأحكام الواردة في الاتفاقات التجارية الأخرى المتعلقة بالإعانات المقدمة لدعم مصائد الأسماك، بما في ذلك التنفيذ على الصعيدين الإقليمي والثنائي، بطريقة تسهم في تحقيق الغاية ١٤-٦. ولهذا كله، فإن هناك حاجة مستمرة إلى تحقيق تماسك، وإقامة حوار منظم بين الأوساط التجارية والبيئية والدوائر المعنية بإدارة مصائد الأسماك.

٣١ - وينبغي تشجيع الحكومات الوطنية، عند الاضطلاع بإصلاحات داخلية، على النظر في الغاية ١٤-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة، بصرف النظر عما إذا كان هناك تقدم قد أحرز على

المستوى المتعدد الأطراف. ويمكن إعادة توجيه مسار الإعانات الحالية المقدمة إلى مصائد الأسماك لدعم إدارة مصائد الأسماك أو توعية الأوساط والدوائر المعنية، وما إلى ذلك من الآثار المفيدة.

٣٢ - وإضافة إلى العمل على الصعيدين العالمي والوطني، تمشيا مع النهج المراعي للنظام الإيكولوجي، فإن التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ضرورة قصوى من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك والتنفيذ الفعال للغايات ذات الصلة لأهداف التنمية المستدامة.

٣٣ - ويمكن أن يشكل تعزيز فعالية الإبلاغ عن الإعانات المقدمة لدعم مصائد الأسماك، ورصدها، ومراقبتها، على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية، أساسا هاما للمفاوضات المتعلقة بهذه الإعانات وإصلاحها. ولبناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية دور هام في تنفيذ وإعمال الغايتين ١٤-٤ و ١٤-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة، وذلك في مجالات تشمل، في هذه الحالة، تنظيم التجارة في منتجات مصائد الأسماك.

رابعا - الشراكات القائمة

٣٤ - ثمة عدد كبير من الشراكات التي تشمل جوانب مختلفة من مصائد الأسماك. وقد ورد ذكر أكثر من ٣٠ شراكة في البيانات المقدمة إلى المؤتمر^(٦)، تشارك فيها مجموعة من أصحاب المصلحة وتُتبع فيها مجموعة من الطرائق.

٣٥ - وهناك مجموعة من البلدان تتعاون فيما بينها في إدارة مصائد الأسماك، في أول شكل من أشكال هذه الشراكات. وأحد الأمثلة التي يُستشهد بها كثيرا في هذا المجال هو خطة يوم السفن التي تنفذها حاليا بلدان جزر المحيط الهادئ الأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة. وتسمح الخطة للدول الجزرية الصغيرة النامية بالاستفادة من موارد سمك التونة الموجودة في نطاق ولاياتها. والجهات الثماني^(٧) الموقعة على الاتفاق تتحكم بصورة جماعية في ما يتراوح بين ٢٥ إلى ٣٠ في المائة من الإمدادات العالمية لسمك التونة، وفي حوالي ٦٠ في المائة من إمدادات التونة في غرب ووسط المحيط الهادئ. وفي ما يتعلق بترتيبات إدارة مصائد الأسماك المشتركة التي وضعتها الأطراف، فقد انصب الاهتمام فيها، في المقام الأول، على إدارة صيد سمك التونة بالشباك الجرافة المحوطة في المنطقة الاستوائية الغربية من المحيط الهادئ. ومن بين التدابير التي اتخذتها الأطراف مؤخرا حظر وضع الشباك الجرافة المحوطة قرب أسماك قرش الحوت، وحظر الصيد قرب أجهزة تجميع الأسماك خلال فترات معينة من السنة، واشترط حضور مراقبين لعمليات الصيد على متن جميع سفن الصيد المزودة بالشباك الجرافة بلا استثناء، وفرض حجم أدنى لفتحات شبك الصيد، ولزوم الاحتفاظ بجميع الكميات المصيدة من سمك التونة على متن السفينة. وتكمل هذه التدابير الخاصة بالاتفاق الأحكام والشروط الدنيا التي جرت موافقتها لتيسير وصول سفن الصيد الأجنبية إلى المناطق الاقتصادية الخالصة للدول الأعضاء في وكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، والتي وافق عليها جميع البلدان الأعضاء في المنتدى، بما في ذلك الأطراف في اتفاق ناورو. ولا تقتصر هذه الشروط على سفن الصيد الأجنبية المزودة بالشباك الجرافة فحسب بل تنطبق على جميع سفن الصيد الأجنبية أيا كانت، وهي تفرض، فيما

(٦) انظر الموقع الشبكي التالي: <http://sustainabledevelopment.un.org>.

(٧) بابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وكيريباس، وميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، وناورو.

تفرض، وجود نظام اتصال يحدد تلقائياً مواقع السفن، ويرسل البيانات التي يجمعها إلى نظام رصد السفن الإقليمي، مع لزوم تشغيله في جميع الأوقات؛ ومعايير دنيا لإرسال البيانات إلى السلطات الوطنية، وتشترط تسجيل السفن سنوياً على المستوى الإقليمي.

٣٦ - وهناك نوع آخر من الشراكات يكون واسع النطاق من حيث المسائل التي يعالجها، ويشمل الحكومات الوطنية وأصحاب المصلحة الآخرين. فمبادرة مثلث الشعاب المتعلقة بالشعاب المرجانية ومصائد الأسماك والأمن الغذائي، على سبيل المثال، تضم ست دول أعضاء (إندونيسيا، وبابوا غينيا الجديدة، وتيمور - ليشتي، وجزر سليمان، والفلبين، وماليزيا) إلى جانب شركاء في التنمية، من ضمنها حكومتا أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية، ومصرف التنمية الآسيوي، ومرفق البيئة العالمية، ومنظمات غير حكومية، مثل الصندوق العالمي للأحياء البرية، ومنظمة حفظ الطبيعة، ومنظمة الحفظ الدولية، ومركز المثلث المرجاني. وقد جرى توسيع نطاق هذه الشراكة لتشمل جامعات ومنظمات إقليمية، وأنشئت ضمنها منابر للتعاون مع القطاع الخاص، وتمكين المرأة، وتعزيز الحكومات المحلية. ولدى الشراكة خطة عمل إقليمية لعام ٢٠٢٠، تتناول إدارة مصائد الأسماك فيما يتعلق بالنهج المراعية للنظام الإيكولوجي، إلى جانب المسائل المتعلقة بالمحافظة على البيئة البحرية، وحمايتها، والتكيف مع تغير المناخ^(٨).

٣٧ - وقد اتضحت أيضاً الفوائد التي تُجنى من توثيق التنسيق والتآزر بين المنظمات الإقليمية والدولية. ومن الأمثلة على ذلك التعاون بين اتفاقيات وخطط عمل البحار الإقليمية، وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية، مثل الترتيب الجماعي بين لجنة حماية البيئة البحرية لشمال شرق المحيط الأطلسي ولجنة مصائد الأسماك في شمال شرق المحيط الأطلسي، ومذكرة التفاهم بين خطة عمل البحر الأبيض المتوسط والهيئة العامة لمصائد أسماك البحر الأبيض المتوسط، وقد ثبت أن هذا التعاون يفيد في تعزيز النهج المراعية للنظام الإيكولوجي. وعلى الصعيد العالمي، تعمل أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأغذية والزراعة وجهات أخرى من أجل تيسير تحسين الحوار والتعاون بين الآليات الإقليمية من خلال "الحوار العالمي مع منظمات البحار الإقليمية وهيئات مصائد الأسماك الإقليمية بشأن تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف آيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي"، وأهداف التنمية المستدامة، الذي يعقد في إطار مبادرة المحيطات المستدامة، برعاية اليابان وجمهورية كوريا، والمفوضية الأوروبية. وقد أنشأت اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، من خلال أنشطة مشتركة لبناء القدرات، اتفاقات تعاون وشراكة خاصة مع سائر المنظمات والاتفاقات الدولية مبرمة بموجب قرارات أو مذكرات تفاهم، وذلك لمعالجة مسائل تتصل بإدارة الأنواع البحرية الوارد ذكرها في اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض. ويجري أيضاً بذل جهود مشتركة من خلال منظمة الأغذية والزراعة، واتفاقية التنوع البيولوجي، لتقديم توجيهات ودعم أفضل للبلدان في تحقيق الأهداف العالمية المتعلقة باستدامة مصائد الأسماك والتنوع البيولوجي وفي الإبلاغ عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

٣٨ - وقد دخلت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أيضاً في شراكات مع أصحاب المصلحة الآخرين، على سبيل المثال، من خلال برنامج "الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك على الصعيد العالمي،

(٨) انظر الموقع الشبكي التالي: www.coraltriangleinitiative.org.

وحفظ التنوع البيولوجي، في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية“ (المحيطات المشتركة)، الذي أقره مرفق البيئة العالمية تحت قيادة منظمة الأغذية والزراعة، وبالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. ومن بين الشركاء الآخرين مؤسسة الحفظ الدولية، والمنتدى العالمي للمحيطات، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والصندوق العالمي للأحياء البرية. ويشمل الشركاء الإضافيون المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والمؤسسة الدولية لاستدامة الأغذية البحرية، والإدارة الوطنية لدراسة المحيطات والغلاف الجوي، والمنظمة الدولية لحياة الطيور، ووكالة مصائد الأسماك لمنتدى جنوب المحيط الهادئ، ومنظمة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية في أمريكا الوسطى، والأطراف في اتفاق ناورو. ويسعى برنامج المحيطات المشتركة إلى تشجيع الإدارة المستدامة والمتسمة بالكفاءة لموارد مصائد الأسماك وإلى حفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية، من أجل تحقيق الغايات العالمية المتفق عليها في المحافل الدولية، مع التركيز في ذلك على سمك التونة، ومصائد أسماك البحار العميقة، وبناء القدرات والشراكات في شؤون المحيطات، وحفظ التنوع البيولوجي.

٣٩ - ويوجد حاليا عدد من الشراكات التي تدعم تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وتشارك فيها دول، ومنظمات حكومية دولية، ومنظمات غير حكومية، وهيئات مصائد أسماك إقليمية، وجهات أخرى. ووضعت منظمة الأغذية والزراعة مؤخرا برنامجا عالميا جامعا يهدف إلى تنمية القدرات ودعم تنفيذ هذا الاتفاق والصكوك المكمل له لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. وتتولى البلدان زمام هذا البرنامج الخمسي الذي يهدف إلى تعزيز قدرة البلدان النامية على مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بتعزيز أطرها السياساتية والقانونية والتنفيذية، على نحو يتماشى والاتفاق وسائر الصكوك الدولية والخطط الإقليمية ذات الصلة. وسيساعد إنشاء آلية تمويل مناسبة، بموجب المادة ٢١ من الاتفاق، في دعم الجهود التي تبذلها الدول النامية من أجل تنفيذها.

٤٠ - وقد عملت المنظمات غير الحكومية الدولية جاهدة لدعم البلدان النامية في إدارة مصائد أسماكها، وهي أيضا تتصدر الشراكات المتعلقة بالمسائل الاجتماعية والبيئية المرتبطة بمصائد الأسماك، والشراكات المتعلقة باستهلاك المنتجات السمكية والبحرية وإنتاجها على نحو مستدام. فعلى سبيل المثال، شرعت منظمة الحفظ الدولية، في عام ٢٠١٤، في بذل جهد مستمر على مدى عام من أجل تنسيق فريق بحوث عالمي يضم أعضاء يمثلون مؤسسات أكاديمية، وقطاع الصناعة، ومنظمات غير ربحية، ليتولى تحديد المسائل الاجتماعية الرئيسية المرتبطة بصناعة الأغذية البحرية على الصعيد العالمي. وتشارك منظمة الحفظ الدولية أيضا في ”التحالف من أجل صناعة أغذية بحرية مسؤولة اجتماعيا“، الذي يضم عددا من المنظمات غير الربحية، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحث الأكاديمي، والوكالات الإنمائية الثنائية، والشركاء من قطاع الأعمال.

٤١ - وباستثناء المبادرة المبتكرة التي أطلقت في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد والتي تقودها حاليا منظمة الأغذية والزراعة، والأونكتاد، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الفقرة ١٨ أعلاه)، لا يوجد، فيما يبدو، سوى عدد قليل جدا من الشراكات التي تركز على الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك. وهناك أيضا نقص في الدراسات التي توثق فعالية الشراكات القائمة وأثرها في هذا المجال ككل (أي خارج أفراد الشراكات).

خامسا - المجالات المحتملة لإقامة شراكات جديدة

٤٢ - في البيانات المقدمة في سياق العملية التحضيرية للمؤتمر، أُشير إلى المجالات التالية، باعتبارها مجالات واعدة لتطوير شراكات جديدة:

(أ) عقد شراكات مع مستخدمي الموارد مثل منظمات صغار الصيادين، ويشمل ذلك دعم تنمية قدراتها لتمكينها من المشاركة بفعالية في عمليات الحوكمة والتنمية؛

(ب) يمكن أن تعزز الشراكات بين القطاعين العام والخاص تطوير الهياكل الأساسية والابتكارات التقنية فيما يتعلق بإدارة مصائد الأسماك المستدامة؛

(ج) عمل المنظمات غير الحكومية الدولية مع قطاع صيد الأسماك في البلدان النامية لمساعدته على استيفاء معايير شهادات الاعتماد، مثل شهادات الاعتماد الصادرة عن مجلس التوجيه البحري، والتصدي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وإنشاء سلاسل إمداد مستدامة على الصعيدين المحلي والدولي؛

(د) عقد شراكة بين كيانات الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة العاملين في مجال النظم الإيكولوجية البحرية؛

(هـ) عقد شراكات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث، من أجل تعزيز تطوير أساليب التقييم واستراتيجيات الصيد؛

(و) توفير إمكانات لزيادة التعاون في مجال البحث على المستوى الإقليمي؛

(ز) عقد شراكات مع السلطات الوطنية ذات الصلة، وكيانات الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، والمنظمات الإقليمية، والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛

(ح) عقد شراكات تسعى إلى إذكاء الوعي وبناء القدرات، وتهدف إلى تحسين تنفيذ الإطار القانوني الدولي لمصائد الأسماك المستدامة، كما ترد في جملة صكوك منها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق الأرصاد السمكية لعام ١٩٩٥؛

(ط) إيجاد فرص لتعزيز التعاون على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك بين المنظمات الإقليمية المعنية بإدارة مصائد الأسماك، واتفاقيات البحار الإقليمية، حيثما يكون ذلك مناسباً، والجماعات الاقتصادية الإقليمية الأوسع نطاقاً، من قبيل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ولجنة المحيط الهندي، من خلال الربط بين إدارة مصائد الأسماك والصكوك الإدارية الشاملة، مثل التخطيط المكاني البحري، بسبل منها الحوار على المستوى العالمي عبر الآليات الإقليمية؛

(ي) إمكانية تشجيع توطيد الروابط بين نظام إنذار الدول غير المتعاونة في مكافحة الصيد غير المشروع بالبطاقة الصفراء أو الحمراء الذي يستخدمه الاتحاد الأوروبي، وتذييلات اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، ومعايير إدراج الأنواع في قانون الأنواع

المهددة بالانقراض التي تشرف على إنفاذها دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة، وذلك من أجل تحسين فهم عتبات الجزاءات والعتبات التي تتضمنها الأحكام المتعلقة بمصائد الأسماك المهددة؛

(ك) عقد شراكات لوضع معايير عالمية للبيانات وتحديث المعايير القائمة في ما يتعلق بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية؛

(ل) عقد شراكات لتعزيز تبادل المعلومات والتجارب والممارسات الجيدة المتعلقة بتنفيذ معايير لاستدامة مصائد الأسماك (على سبيل المثال، معيار FLUX أو اللغة العالمية لتبادل البيانات بين مصائد الأسماك)، تسهم في العمليات المنسقة دولياً من أجل الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك؛

(م) عقد شراكات بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة والمؤسسات الإنمائية الدولية من أجل دراسة سلاسل القيمة في مصائد الأسماك واستخدام معايير الاستدامة؛

(ن) على الصعيد الوطني، يمكن أن تقوم الشراكات المعقودة مع جهات فاعلة من القطاع الخاص بدعم الحكومات في تحديد الإعانات الضارة المذكورة في الغاية ١٤-٦ من أهداف التنمية المستدامة، وتوثيق آثارها الإيكولوجية والاجتماعية-الاقتصادية على الاقتصادات، ومصائد الأسماك، والأسواق الدولية؛ ويمكن أن تساعد الشراكات المعقودة مع المكاتب الإحصائية الوطنية وهيئات مصائد الأسماك ذات الصلة على تحسين الإبلاغ عن الإعانات، وذلك من أجل سد الثغرات في البيانات.

(س) تعميق التعاون بين كيانات الأمم المتحدة، ووكالات التجارة، والمنظمات الأخرى، من أجل جمع وتحليل البيانات القائمة المتعلقة بالإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، وتدابير الدعم العامة؛

(ع) عقد شراكات بين وكالات الأمم المتحدة لدعم البلدان في جهودها الرامية إلى إصلاح السياسات التجارية، بما في ذلك الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك؛

(ف) لتعزيز التقدم المحرز في مجال المفاوضات الدولية في إطار منظمة التجارة العالمية، اقترح تعزيز الشراكات مع المبادرات والكيانات الإقليمية (بما فيها هيئات مصائد الأسماك الإقليمية)، وخاصة تلك التي تشارك فيها البلدان النامية والدول الجزرية الصغيرة النامية، وذلك من أجل مساعدتها في تحسين فهمها للمسائل المطروحة وفي توفير المدخلات اللازمة للمفاوضات؛

(ص) قُدم اقتراح بأن يسعى مرفق البيئة العالمية، في مرحلته المقبلة (٢٠١٨-٢٠٢٢)، لإضافة أحكام صريحة تتعلق بتقديم الدعم المالي للبلدان النامية لأغراض المساعدة التقنية وبناء القدرات اللازمة، وذلك لمساعدتها على إدراج قواعد جديدة، بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، في سياساتها وتشريعاتها الوطنية والإقليمية ذات الصلة، وبناء قدراتها في مجالات الرصد والامتثال والإنفاذ.

(ق) يمكن صياغة رؤية لتعزيز الشراكات القائمة والاستفادة من منابر التعاون القائمة، مثل التعاون القائم بين المنظمات الإقليمية لإدارة البحار الإقليمية، والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والمنابر القائمة للربط بين العلوم والسياسات، ومنابر التعاون غير الرسمي بين الهيئات الإقليمية والدولية، وبين المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية، على نحو يركز بوجه خاص على غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بإدارة مصائد الأسماك المستدامة.

سادسا - أسئلة توجيهية للحوار

- (أ) ما السبيل إلى تكرار تجربة الشراكات الناجحة المتعددة الأقطار التي يشارك فيها أصحاب مصلحة متعددون، وتركز على إدارة مصائد الأسماك، أو إلى الدفع قدماً بالشراكات القائمة؟
- (ب) في ظل التقدم المحرز نحو تنفيذ الغاية ١٤-٦ من غايات أهداف التنمية المستدامة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، ما نوع الشراكات التي يمكن عقدها من أجل كبح جماح صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم في أعالي البحار، وفي الحالات التي تكون فيها قدرات الرصد والمراقبة محدودة، أو من أجل معالجة الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك؟
- (ج) ما الدور الذي يمكن أن تؤديه الشراكات في التصدي للصيد المفرط، بوسائل منها وضع وتنفيذ خطط إدارة مبنية على العلم، من أجل إعادة الأرصد السمكية إلى ما كانت عليه في أقرب وقت ممكن، لتصل على الأقل إلى المستويات التي يمكن أن تتيح إنتاج أقصى غلة مستدامة، وفقاً لما تحدده خصائصها البيولوجية؟
- (د) كيف يمكن زيادة مشاركة المؤسسات التجارية، وزيادة تعاون أصحاب المصلحة بوجه عام، لتيسير تكييف النظم والتقنيات والممارسات الابتكارية على نحو يحقق استدامة مصائد الأسماك؟